حزب التقدم والاشتراكية
ⵓⵔⵎⴰⵏ ⵏ ⵜⵇⴷⵎⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti du Progrès et du Socialisme

# برنامج الحزب للحكومة 2027-2031

(الصيغة الموجزة)

# نزعمو كاملين

# ⵓⵖ ⵓⵔⵔⵜ ⵏⵙⵏⵎⵔ

«نُـنادي إلى صحوة الضمائر وإلى رَجَّـة
مُـواطِنة حول البديل التقدمي»

**محمد نبيل بنعبد الله**
الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

حزب التقدم والاشتراكية

# برنامج الحزب للحكومة 2027-2031

# الميثاق الأخلاقي لحزب التقدم والاشتراكية

كل مسؤول من حزب التقدم والاشتراكية، يُعيَّن في منصب عمومي أو سياسي عالي، يُـوَقِّــعُ تعهُّـداً رسميًّا يُلزِمُ بالشفافية الكاملة في الذمة المالية، ويُــوجِبُ التنحي عن أيِّ وضعية تنطوي على تنازعٍ للمصالح، مع العزل التلقائي من الحزب في حال أيِّ إخلال بهذا الالتزام.

### النـــزاهــة

الالتزام بعدم تقديم المصالح الشخصية، في جميع الحالات والأحوال، على مصالح المواطنات والمواطنين، ومصالح الوطن أو الحزب.

### تنازع المصالح

التصريح بكل وضعية من شأنها التأثير على سلامة الحُـــكـم والتقدير أو المساس بالحياد والموضوعية، مع العمل على التفادي الوقائي إزاء كل ذلك.

### ربط المسؤولية بالمحاسبة

إخبار المواطنات والمواطنين والحزب بكل أمانة ووضوح ودون تأخير.

### التصريح بالممتلكات

الالتزام بنشر التصريح بالممتلكات، وبالمصالح، فور تولِّــي المهام، وتجديد هذا التصريح سنويًا.

### المصلحة العامة

تغليب المصلحة العامة، في جميع الظروف، على الاعتبارات الخاصة.

### الوفاء لبرنامج الحزب

الالتزام، بكل تفانٍ، بتفعيل برنامج الحزب للحكومة.

# الفهرس


مقدمة: **من أجل ميثاقٍ للكرامة**
**المغرب في 2026: بينَ زخَم اللحظة التاريخية والشُّـرُوخ القائمة**

## المحور I:

**محور التنمية البشرية:** الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم للمستشفى العمومي وللمدرسة العمومية، والشغل اللائق، وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة

01
إصلاح الصحة: المستشفى العمومي أولاً
02
المدرسة والجامعة العموميتان ركيزتَان لتكافؤ الفرص ولمجتمع المعرفة
03
تأمين الحماية الاجتماعية وضمان الولوج إلى الشغل اللائق
04
الثقافة والفنون: حق كوني، رافعة للتنمية وركيزة للعيش المشترك
05
الرياضة في خدمة الصحة العامة والتماسك الاجتماعي والإشعاع الدولي

## المحور II:

**المحور الاقتصادي والإيكولوجي:** من أجل سيادة إنتاجية واقتصاد منظَّم في خدمة التنمية والانتقالَيْن الإيكولوجي والتكنولوجي

06
السيادة الإنتاجية والسياسة الصناعية
07
دعم المقاولة وإدماج الاقتصاد غير المهيكل
08
تمويل الاقتصاد في خدمة التنمية والمقاولات وحاجيات الأسر
09
نظام جبائي في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية
10
الانتقال الطاقي، تدبير الماء والعدالة المناخية
11
السيادة الغذائية، الفلاحة والصيد المستدامَيْن
12
المجالات الترابية، التهيئة والسكن
13
الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
14
الرقميات والذكاء الاصطناعي: رافعات للسيادة وللتحول الاقتصادي

## المحور III:

**المحور الديمقراطي:** من أجل نفَس ديمقراطي جديد، تخليق الحياة العامة، المساواة، تشجيع الشباب والنهوض بحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحس المدني

15
الديمقراطية ومكافحة الفساد وتضارُب المصالح والإثراء غير المشروع
16
إصلاح الدولة
17
الأمازيغية: مسألة ديموقراطية وعدالة اجتماعية ومجالية
18
المساواة: شرط لا ينفصل عن دولة الحق والقانون والتنمية
19
الشباب: طاقة، تحقيق الذات ومشاركة سياسية ومواطناتية
20
مغاربة العالم: مكوِّن لا يتجزأ من مكوِّنات الأمة في خدمة المشروع الوطني
21
الحسّ المدني والمواطنة: ترسيخ العيش المشترك وإعادة بناء الثقة في الفضاء العمومي

## المحور IV:

**المحور الجيوسياسي**

22
المغرب فاعل إقليمي صاعد، مناصر للسلام، متشبث بالقانون والتعددية

23
كيف يُموَّل البرنامج؟
24
ماذا سيكسب المغاربة مع برنامج حزب التقدم والاشتراكية للحكومة؟

## كلمة الأمين العام

# من أجل ميثاقٍ للكرامة

إن بلدنا يتغير، ليس فقط ظاهرياً، وليس فقط من حيث أرقامه أو بنياته التحتية. إنه يتغير في أعماقه، في الأسلوب الذي يعيش وفقه المواطنات والمواطنون، ويفكرون، ويطمحون ويُقَدِّرون. إنه مجتمع جديد يولد، صار حقيقةً وواقعاً، أكثر تَطَلُّباً، أقل صبراً، وأشد إلحاحاً على أنْ يُعترف بوجوده.

إن هذه اللحظة التاريخية الفارقة هي ما يعتزم حزب التقدم والاشتراكية اغتنامه، لا للخوف منها، ولا بكبحها، وإنما من أجل مواكبتها ببصيرةٍ استشرافية، وعدالة راسخة، وبطموح يرقى إلى حجم وديناميةِ المرحلة.

غير أن العدالة تعني، في جوهرها، العدالة الاجتماعية أيضًا. فجزءٌ عريضٌ من المغربيات والمغاربة يرزح اليوم تحت وطأة نظام نيوليبرالي ليست المسألةُ الاجتماعية أولويةً بالنسبة إليه. وتطال آثار هذا الواقع، بحدة خاصة، الفئاتِ الأكثر هشاشة، ولكن تمتد أيضاً إلى الطبقة الوسطى التي تعرضت للتقهقر والتراجع.

إن كلفة المعيشة لا تتوقف عن الارتفاع، ويغدو الولوج إلى السكن أصعب، وتزداد فرص الشغل المؤهل هشاشةً. كما أن أُسَراً بعد أن كَدَّت واجتهدت، وادَّخرت واستثمرت في تعليم بناتِها وأبنائها، صارت تشعر بأنَّ مصعد الارتقاء الاجتماعي معطل ومعطوب. في حين أن المتقاعدين وكبار السن يعيشون أوضاعًا صعبة.

إنَّ عدالة أيّ مجتمع تُقاس بالكيفية التي تُعامل بها الفئاتُ الأكثر هشاشة. فهنا يكمن مستلزمٌ أخلاقي، لكن أيضاً ضرورة سياسية.

وهذا المتطلَّب المتعلق بالعدالة يشمل أيضًا النساء المغربيات. حيثُ لا ينبغي أن تظل المساواة بين النساء والرجال مجرد مبدأ مُعلن، بل يجب أن تصير واقعًا ملموسًا ومعيشًا، المساواة في الأجور، المساواة في الفرص، ومناصفة حقيقية في تقلد المسؤوليات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية.

إن المغرب بلدٌ شابٌّ، شابٌّ وطَموح، شاب وقادر، شابٌّ وله انتظارات مشروعة. وهذه الشبيبة المغربية تُطالب بمناصبِ شغلٍ تليق بمؤهلاتها، وبجامعة تفتح أبوابها، بنظامٍ صحي يوفر الحماية، وباستحقاقٍ فعلي يُمارَسُ في الواقع ولا يظل مجرد شعار يُرفع... ونحن مدينون لهذا الجيل الشاب بإجابات وأفعال، لا بخطابات.

طريقان مُتاحان أمامنا: إمَّا طريق المنظومة التي تُكرسُ القسوة الاجتماعية، وتُحول الصحة إلى سلعة والتعليم إلى امتياز؛ وإما المنظومة القائمة على مسار التحوُّل الصريح والمعلن، التي تضع العدالة في قلب المشروع الوطني وتجعل من الكرامة واقعاً معاشا يوميا وليس مجرد تطلُّع مؤجل.

هكذا، يُنادي حزب التقدم والاشتراكية المغربيات والمغاربة إلى ميثاق وطني جديد للكرامة، يقوم على إعادة بناء الطبقة المتوسطة، وحماية الفئات الأكثر هشاشة، وتمكين الشباب، والمساواة الفعلية بين النساء والرجال، وعلى خدمات عمومية قوية، ونمو اقتصادي يتقاسم ثمارَهُ الجميع؛

لأن استقرار أي أمة يقوم على ثقة المواطنات والمواطنين، على شعورهم بالانتماء، على يقينهم في أنَّ الجهد يُقدَّر، وأن الكفاءة والاستحقاق يُكافآن، وأنَّ المستقبل يظل مفتوحًا بعدالةٍ أمام الجميع؛

لأنَّ المغرب حقَّق دوماً تقدُّمَهُ كلما عرف كيف يمزج، بشكل خلاق، بين الاستمرارية والتغيير، بين الاستقرار والتقدم، وبين الموروث والطموح؛

لأن قوة المملكة تكمن في هذا التلاحم التاريخي بين مؤسسةٍ ملكية ضامنة للوحدة الوطنية، وشعبٍ يتطلع، بشكلٍ مشروع، إلى مزيد من العدالة والكرامة والمساواة.

إننا عن هذا الاقتناع الراسخ نتحدث؛

إننا انطلاقًا من هذا الاقتناع الثابت نعمل؛

وبهذا الاقتناع الصادق نسعى إلى بناء مغرب الغد.

**محمد نبيل بنعبد الله**

# المغرب في 2026: بين زخَم اللحظة التاريخية والشُّـرُوخ القائمة

### لحظة تاريخية فارقة

القرار رقم **2797** الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ **31** أكتوبر **2025**، الذي كرّس الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء؛

مشروع الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، الذي أصبح أقرب إلى التحقق من أيِّ وقتٍ مضى، بما يحمله من آفاق لمرحلة جديدة من الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية؛

مكاسب وإنجازات ملموسة في مجالات البنيات التحتية، الطاقات المتجددة، الإصلاحات المؤسساتية، جذب الاستثمارات الأجنبية، واستضافة تظاهرات رياضية عالمية.

### شروخ قائمة

معدل بطالة مرتفع، متجاوزًا **13%** على الصعيد الوطني، و**37%** في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين **15** و**24** سنة، مع وجود **2.9** مليون شاب وشابة خارج دائرة الشغل والتعليم والتكوين NEET (**15-29** سنة)؛

تدني معدل النشاط الاقتصادي للنساء إلى **19%** فقط، مقابل معدل نشاط وطني لا يتجاوز **43.5%**؛

انزلاق **3.2 ملايين** مواطن ومواطنة إلى دائرة الهشاشة، من بينهم **2.5 مليون** يعيشون في وضعية فقر، يشكل سكان الوسط القروي **72%** منهم؛

استمرار حرمان **8.5 ملايين** مغربية ومغربي من الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

تراجُع ثقة الأسر، إذْ انخفض مؤشر هذه الثقة إلى **57 نقطة** في نهاية سنة **2025**، مقابل **65** نقطة في بداية الولاية الحكومية؛

تفاقم العجز المزدوج، المالي والتجاري: العجز الحقيقي في الميزانية **6-%**، وتفاقُم عجز الميزان التجاري إلى **22.1-%**؛

تراجع ترتيب المغرب في تصنيف إدراك الفساد، باحتلاله المرتبة **91** عالميًا سنة **2025**، مقابل المرتبة **73** سنة **2018**.

## المحور ا:

# محور التنمية البشرية

الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم للمستشفى العمومي وللمدرسة العمومية والشغل اللائق وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة.

# 01 إصلاح الصحة: المستشفى العمومي أولاً

لا يزال ملايين المغاربة محرومين من الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة. كما يظل مستوى الوفيات الناجمة عن الأمراض عند معدلات غير مقبولة. وفي المقابل، يتواصل التوسع المفرط لخوصصة قطاع الصحة، على حساب المستشفى العمومي.

## الولوج إلى العلاجات وتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، ابتداءً من نهاية سنة 2028، ليشمـــــل ال 8,5 ملايين مغربي الذين لا يزالون خارج منظومة التغطية؛
- خفض نسبة التحمُّل المباشر للأسر إلى سقف لا يتجاوز 25% من إجمالي النفقات الصحية؛
- ضمان استفادة 90% من الساكنة من الولوج إلى مؤسسة صحية بمدة لا تتجاوز ساعة واحدة.

## المستشفى العمومي: ركيزة العرض الصحي

- رفع حصة الإنفاق الصحي الموجَّه إلى المستشفيات العمومية والمؤسسات إلى أكثر من 50%؛
- ضمان توزيع عادل للعرض الصحي على مجموع التراب الوطني؛
- الرفع من عدد الأطباء بـ 15.000 طبيب، وعدد الممرضين بـ 33.500 ممرض، وإحداث 9.000 سرير استشفائي إضافي؛
- تحسين الأوضاع المادية لمهنيي الصحة، وترسيخ الاستقلالية الفعلية في تدبير المستشفيات.

## إنقاذ الأرواح

- خفض معدل وفيات الأمهات من 48 إلى 24 وفاة لكل 100.000 ولادة حية؛
- خفض معدل وفيات حديثي الولادة من 10 إلى 5 وفيات لكل 1.000 ولادة؛
- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 17 إلى أقل من 10 وفيات لكل 1.000 ولادة حية؛
- حظر التدخين في الأماكن العمومية.

الغلاف المالي الإضافي:
**47 مليار درهماً على 5 سنوات**

02

# المدرسة والجامعة العموميتان ركيزتَان لتكافؤ الفرص ولمجتمع المعرفة

لم تعد المدرسة والجامعة العموميتان قادرتين على الاضطلاع بدورهما، كما يجب، كمصعدٍ للترقي الاجتماعي، ولا على ضمان تمكين جميع بنات وأبناء الوطن من اكتساب المعارف والكفايات الأساسية، كما يجب. وعليه، نُعطي الأولوية القصوى للتربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي.

## ضد التفاوتات المدرسية ومع الحركية الاجتماعية

- توظيف 18.000 أستاذ سنويًا بسلكيْ التعليم الابتدائي والإعدادي؛
- تجهيز 30.000 حجرة دراسية إضافية، مع الأولوية للمناطق القروية والجبلية؛
- خفض معدل الهدر المدرسي إلى النصف؛
- تسريع وتيرة القضاء على الأمية.

## الأستاذ والمجال الترابي في قلب المنظومة التربوية

- تحسين الوضع المادي للأساتذة، وتمكينهم من نظام للتحفيز قائم على الأداء في إطار ميثاق اجتماعي؛
- تحديث المناهج الدراسية، وتحسين تصنيف المغرب في التقييمات الدولية PISA وTIMSS وPIRLS.؛
- توجيه 15% من تلاميذ التعليم الثانوي نحو مسالك التكوين المهني المؤهلة بشهادات معترف بها؛
- إرساء حكامة ترابية لمنظومة التربية والتكوين المهني.

## قوة إقليمية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

- إدخال جامعة عمومية مغربية واحدة على الأقل ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا (Shanghai ou QS ranking)؛
- رفع الميزانية الوطنية المخصصة للبحث والتطوير (R&D) إلى 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وبلوغ 1.000 براءة اختراع جامعية سنويًا؛
- إحداث آلية للائتمان الضريبي للبحث والتطوير لفائدة المقاولات الصناعية والتكنولوجية؛
- تخصيص ما بين 5% و10% من الصفقات العمومية للشركات الناشئة المبتكرة.

الغلاف المالي الإضافي:
**118 مليار درهماً على 5 سنوات**

03

# تأمين الحماية الاجتماعية وضمان الولوج إلى الشغل اللائق

يواجه المغرب إقصاءً واسع النطاق لشريحة من الساكنة من سوق الشغل المنظم، إذ يضم ما يناهز 1,5 مليون شاب NEET، فيما لا يتجاوز معدل نشاط النساء 19%، ويبلغ معدل البطالة 13%. كما يظل الحد الأدنى القانوني للأجر (SMIG) غير كافٍ. سنعمل على كسر حلقة الهشاشة الاجتماعية وإحداث مليون منصب شغل خلال خمس سنوات.

## ضمان استدامة النموذج المغربي للحماية الاجتماعية

- تنظيم المناظرة الوطنية حول التقاعد خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية الحكومية؛
- توسيع التغطية الصحية لتشمل فعليا العمال المستقلين والمقاولين الذاتيين الذين لا يزالون خارج منظومة التغطية؛
- ضمان الاستدامة المالية لأنظمة التقاعد؛
- تفعيل استراتيجية وطنية للإدماج التدريجي لأجراء الاقتصاد غير المهيكل؛
- إحداث مجلس استشاري للحوار الاجتماعي، والتوصل إلى ميثاق اجتماعي بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والنقابات.

## رفع القدرة الشرائية وحماية المواطنين

الغلاف المالي الإضافي:
**124 مليار درهماً على 5 سنوات**

## تطوير تشغيل الشباب والنساء

- خفض عدد NEET بالنصف؛
- رفع معدل نشاط النساء من 19% إلى 25%؛
- مُضاعفة بثلاث مرات لمعدل نشاط الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- خفض معدل البطالة على الصعيد الوطني من 13% إلى أقل من 10%، من خلال إحداث مليون منصب شغل؛
- هيكلة وتنظيم ومهننة خدمات القرب والخدمات الشخصية.

- الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG)، والحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الفلاحي (SMAG)، وأجور الموظفين، على مرحلتيْن، بنسبة 15%، مع ربط الزيادات في الأجور بمعدل التضخم؛
- رفع قيمة الدعم الاجتماعي إلى 1.000 درهم شهريًا لفائدة الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد؛
- إقرار منحة «الدخول المدرسي» بقيمة 1.000 درهم عن كل طفل لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود؛
- تمديد مدة الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل إلى 12 شهرًا، مع رفع سقفه إلى 7.500 درهما شهريًا؛
- إقرار نظام إلزامي لمشاركة الأجراء في أرباح المقاولات الكبرى (Intéressement).

# 04 الثقافة والفنون: حق كوني، رافعة للتنمية وركيزة للعيش المشترك

يزخر المغرب برصيد ثقافي استثنائي. غير أن هذه الثروة لا تزال غير مستثمرة بالقدر الكافي. وذلك في سياقٍ من التفاوتات المجالية في الولوج إلى هذا الرأسمال اللامادي الوطني. وانطلاقًا من ذلك، فإننا نحمل فكرة ميثاق وطني من أجل الثقافة، بما يجعل منها مِلكًا جماعيا مشتركًا ومتاحًا لجميع المواطنات والمواطنين، وركيزةً للمواطنة، وأداةً لتعزيز السيادة الوطنية، ومحركًا للنمو، ورافعةً للإشعاع.

## الثقافة للجميع

- إقرار إلزامية التربية الفنية في جميع المؤسسات التعليمية؛
- مضاعفة، بخمس مرات، متوسط زمن القراءة لدى كل مواطن، وإقرار القراءة الإلزامية لكتاب واحد كل ثلاثة أشهر داخل المؤسسات التعليمية؛
- تمكين مليونيْ أسرة ذات دخل محدود من «قسيمة ثقافية» معفاة من الضرائب بقيمة 1.000 درهم سنويًا؛
- إقرار «يوم اللباس التقليدي»، يُنظَّم مرة كل شهر، لإبراز مهارات الصناع التقليديين المغاربة وتثمين الفن المغربي.

## الثقافة محركٌ للتنمية

- رفع نسبة الإقبال على المواقع الثقافية بنسبة 50%؛
- إنشاء 300 مرفق ثقافي للقرب و100 فضاء ثقافي متعدد الوظائف، مع إعادة تأهيل جميع المؤسسات الثقافية المغلقة؛
- رفع مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وإحداث 150.000 منصب شغل في هذا القطاع؛
- مواكبة 1.000 شركة ناشئة في المجال الثقافي من خلال الاحتضان والتمويل، ودعم تصدير المنتجات الثقافية المغربية.

## إعادة بناء حكامة القطاع الثقافي

- رفع الموارد المالية المخصصة للثقافة إلى ما يعادل 1% من إجمالي الإنفاق العمومي؛
- اعتماد قانون بمثابة النظام الأساسي للفنان والمؤلف، وتمكينهما من نظام خاص للحماية الاجتماعية؛
- تكوين 5.000 أستاذ في الفنون؛
- رقمنة وجرد التراث الوطني، مع تسجيل 200 عنصر تراثي إضافي سنويًا.

الغلاف المالي الإضافي:
**20 مليار درهماً على 5 سنوات**

05

# الرياضة في خدمة الصحة العامة والتماسك الاجتماعي والإشعاع الدولي

إن مؤهلات المغرب في الرياضة لا تزال دون مستوى التوظيف الأمثل، بسبب نقائص بنيوية: التفاوتات في الولوج إلى البنيات التحتية الرياضية؛ تهميش الرياضة المدرسية؛ ضُعف حكامة القطاع؛ قصور منظومة تكوين الأطر الرياضية؛ انخفاض معدلات الممارسة الرياضية المنتظمة؛ محدودية النتائج المحققة في رياضة المستوى العالي. سنعمل على جعل الرياضة حقًا فعليًا مكفولًا للجميع، ووسيلةً للارتقاء الاجتماعي، وأداةً لتعزيز القوة الناعمة للمغرب.

## خدمة عمومية رياضية متاحة للجميع

- إحداث 5.000 ملعب للقرب، وضمان استفادة 80% من الساكنة من الولوج إلى بنية تحتية رياضية؛
- ضمان مجانية الولوج إلى التجهيزات الرياضية العمومية، أو إخضاعها لتعريفة مؤطرة وميسرة؛
- تكوين رصيد وطني من 20.000 إطار رياضي مؤهل؛
- إحداث 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد الرياضي.

## تطوير رياضة المستوى العالي

- إحداث معهد وطني لرياضة المستوى العالي؛
- هيكلة قطاع اقتصادي للرياضة؛
- إخضاع الجامعات الرياضية لعمليات افتحاص، وتحسين الإطار التعاقدي الذي ينظم علاقتها بوزارة الرياضة؛
- إحداث هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الرياضة.

الغلاف المالي الإضافي:
**15 مليار درهماً على 5 سنوات**

## دمقرطة الرياضة

- اعتماد قانون-إطار يتعلق بالنشاط البدني والرياضة؛
- رفع عدد المنخرطات والمنخرطين رسميا بمختلف الجامعات الرياضية إلى 1 مليون منخرط (ة)؛
- تمكين نصف عدد الشباب المغربي من ممارسة نشاط رياضي بانتظام؛
- ضمان أربع ساعات أسبوعيًا من التربية البدنية لفائدة جميع تلاميذ المؤسسات التعليمية.

## المحور II:

# المحور الاقتصادي والإيكولوجي

من أجل سيادة إنتاجية واقتصاد منظّم في خدمة التنمية والانتقالين الإيكولوجي والتكنولوجي

06

# السيادة الإنتاجية والسياسة الصناعية: الإنتاج والابتكار والتحكُّم في سلاسل القيمة

لا يزال الاقتصاد المغربي يتسم بقاعدة صناعية غير مُتطورة بما يكفي، مع مساهمة محدودة للصناعة في إنتاج الثروة الوطنية، وإدماج محلي غير كامل في سلاسل القيمة. مما أدى عجز لا يتوقف عن التفاقُم في الميزان التجاري. وانطلاقًا من ذلك، فإننا ندافع عن إرساء نموذج سيادي للتصنيع، يرتكز على الإنتاج المحلي، والاندماج الصناعي، وخلق القيمة المضافة.

## رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي

- رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى 20% من الناتج الداخلي الإجمالي، وإحداث 500.000 منصب شغل صناعي صافٍ؛
- خفض عجز الميزان التجاري إلى النصف، ليبلغ 10% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- إعادة تأهيل 20 منطقة صناعية غير مستغلة بالشكل الأمثل، وإحداث خمس مناطق صناعية جديدة في القطاعات المستقبل الواعدة؛
- فحص اتفاقيات التبادل الحر، والسعي نحو مفاوضات للمراجعة.

## إدماج الفروع الصناعية عالية القيمة المضافة

- بلوغ معدل فعلي للإدماج المحلي لا يقل عن 60%؛
- إرساء منظومة تحفيزات عمومية متمايزة حسب الجهات والقطاعات، تشمل الجبايات والعقار والدعم العمومي؛
- إحداث علامة وطنية للجودة والتصديق تُثمن المنتوج المحلي، والجودة، وإحداث فرص الشغل، والاستدامة؛
- تمكين المغرب من أسطول تجاري بِلواءٍ مغربي، لمواكبة الطموحات التصديرية لبلادنا.

## تعزيز الابتكار والبحث في الصناعة

- تخصيص ميزانية سنوية قدرها مليار درهمٍ للبرنامج الوطني، لدعم البحث والتطوير والابتكار (PNARDI)؛
- إطلاق طلبات مشاريع سنوية في الفروع الصناعية ذات الأولوية؛
- إرساء آلية للائتمان الضريبي المخصص للبحث والتطوير لفائدة الصناعة؛
- اعتماد علامة وطنية لـ 12 قُـــطبًا للابتكار، ترابيًا أو قطاعيًا، وإحداث 20 مختبرًا صناعيًا ترابيًا للتصنيع الرقمي (Fab Labs).

الغلاف المالي الإضافي:
**18 مليار درهماً على 5 سنوات**

07

## دعم المقاولة

# وإدماج القطاع غير المهيكل

حرية المبادرة والمقاولة في المغرب مقيدة بحواجز الولوج، مفروضة من قِبَل المستفيدين من الريع، وبسبب إطار تنظيمي غير ملائم. وسنعمل على ضمان مناخ أعمال قائم على وضوح واستقرار الإطار القانوني، بشكل مطلق، بما يضمن مكافحة تضارب المصالح، وتفكيك اقتصاد الريع، وبما يضمن المنافسة الحرة والنزيهة.

## تعزيز دولة القانون في المجال الاقتصادي

- الحد من وضعيات التركيز الاحتكاري في القطاعات التجارية، وإصلاح مجلس المنافسة؛
- مكافحة حالات تضارب المصالح، وزجر الاستفادة غير المشروعة من المصالح، وكذا الإثراء غير المشروع؛
- إحداث 15.000 مقاولة صغيرة جدًا وصغرى ومتوسطة سنويًا، منها ما لا يقل عن 500 مقاولة في كل جهة، مع الحد من إفلاس المقاولات؛
- إحداث هيئة للوساطة لفائدة المقاولات، واعتماد قانون للتحديث.

## أبطال وطنيون وعلى المستوى الترابي في مجال المقاولة

- رفع عدد المقاولات الكبرى بنسبة 50%، مع توجيهها نحو تلبية حاجيات السوق الداخلية وتعزيز قدرتها التنافسية والتصديرية؛
- مضاعفة عدد المقاولات المتوسطة، بنفس الأولويات؛
- تنويع العرض التصديري من المنتجات الصناعية، والارتقاء بجودتها وقيمتها المضافة، وتنويع أسواق التصدير؛
- تقوية الأثر المحفز للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النسيج الإنتاجي الوطني.

## معالجة متمايزة لأشكال الاقتصاد غير المهيكل

- إدماج 20% من الوحدات غير المهيكلة في القطاع المنظم، وتوليد 10 مليارات درهم سنويًا من المداخيل الجبائية والاجتماعية؛
- خفض وزن الاقتصاد غير المهيكل المرصود في القيمة المضافة الوطنية من 13,6% إلى 10%؛
- ضمان تتبع منشأ ومسار منتجات تجارة الجملة، ومكافحة التهريب والفوترة الناقصة؛
- إخضاع 300.000 وحدة غير مهيكلة للتعريف الجبائي.
- الغلاف المالي الإضافي: 18 مليار درهماً على 5 سنوات

الغلاف المالي الإضافي:
**18 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 08 تمويل الاقتصاد في خدمة النمو والمقاولات وحاجيات الأسر

لا يزال الائتمان البنكي غير موجه بما يكفي نحو الأنشطة الإنتاجية، ولا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة والقطاع الصناعي. ونعتبر أن التمويلات البنكية وتمويلات السوق ينبغي أن تسهم في دعم الاستثمار المنتج، وتحفيز النمو، وإحداث فرص الشغل، ومواكبة التحولات الإيكولوجية والتكنولوجية، وإعادة التوازن إلى العلاقات بين المقاولات، وتعزيز السيادة الوطنية.

## تعبئة الموارد المالية

- تعبئة كامل إمكانات الادخار الوطني، سواء الادخار الداخلي أو مدخرات مغاربة العالم؛
- تطوير الادخار الوطني طويل الأمد، وتعزيز أنظمة التقاعد الإلزامية والتكميلية؛
- تحديد وتعزيز متطلبات الأداء المرتبطة بالاحتكار القانوني المخول لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير في مجال تركيز الأموال المتأتية من احتياطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- جعل المغرب منصة مالية إقليمية لفائدة اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء.

## تمويل الاقتصاد المنتج

- تعزيز المنافسة في القطاع البنكي، واعتماد هدف مزدوج للبنك المركزي، وإصلاح الضبط والتقنين البنكي؛
- إحداث بنك عمومي للاستثمار (BPI Maroc)، وتعبئة 50 مليار درهماً سنويًا؛
- مضاعفة عدد عمليات الإدراج في البورصة، وضمان حقوق المساهمين الأقلية؛
- إقرار إلزامية الإدراج في البورصة بالنسبة للبنوك، وشركات التأمين، ومستوردي وموزعي المحروقات، والفاعلين بقطاع الاتصالات، وكل مقاولة كبرى تستفيد من احتكار بحُكم الواقع.

## شفافية ومصداقية المالية العمومية

- خفض العجز الحقيقي للميزانية إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي «خارج التمويلات المبتكرة»، مع نهاية الولاية الحكومية؛
- الحفاظ على وزن الدين العمومي في أقل من 70% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- إرساء التقييم القبلي والبعدي، بشكل ممنهج، للسياسات العمومية وللمحفظة العمومية؛
- إجراء افتحاص ل»التمويلات المبتكرة» ونشر نتائجه للعموم.

الغلاف المالي الإضافي:
**23 مليار درهماً على 5 سنوات**

09

# نظام جبائي في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية

إن النظام الجبائي الوطني غير عادل ومحدود المردودية. سنعمل على تعبئة أكثر من 600 مليار درهماً كموارد جبائية إضافية على مدى الولاية الحكومية، بفضل توسيع الوعاء الجبائي، وتقليص الكلفة الميزانياتية للنفقات الجبائية، وتأطير مساطر المراقبة الجبائية وسلطة الإدارة الجبائية في إبرام التسويات، فضلًا عن تعزيز مكافحة التهرب والغش الضريبيْن.

## إرساء نظام جبائي عادل وتصاعُدي وفعّـــال

- توسيع الوعاء الجبائي، وتعبئة كامل الإمكانات الجبائية للبلاد؛
- تضريب الاستغلاليات الفلاحية التابعة لنفس المجموعة، متى تجاوز رقم معاملاتها المجمَّع 5 ملايين درهماً سنويًا؛
- رفع عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل إلى 60.000 درهماً، وإرساء تصاعدية أكبر لهذه الضريبة، مع إحداث شريحة تضامنية بسعر 40% على المداخيل المرتفعة التي تتجاوز 500.000 درهم سنويًا؛
- خفض سعر الضريبة على الشركات إلى 10% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدًا (ربح سنوي يقل عن 500.000 درهماً)، وإخضاع شركات الاتصالات، وموزعي المحروقات، والمقاولات المستفيدة من وضعية احتكار الواقع لسعر ضريبة على الشركات بنسبة 40%؛
- إحداث ضريبة تضامنية على الثروة، تقوم على التصريح الإرادي، وبأسعار تصاعدية تتراوح بين 0,3% و0,5%؛
- إلغاء سقف رقم المعاملات مع كل زبون، المطبق على المقاولين الذاتيين، مع تعزيز المراقبة وتشديد العقوبات على حالات التحايل في استعمال هذا المقتضى الجبائي.

## تحديث الحكامة الجبائية

- تعزيز تأطير مساطر المراقبة الجبائية، وسلطة الإدارة الجبائية في إبرام التسويات التصالحية؛
- المكافحة النشيطة للتهرب والغش الضريبيين (الفواتير الصورية، البيع دون فواتير، أسعار التحويل الاحتيالية،...)؛
- تعيين وسطاء جهويين لإرساء علاقة متوازنة ومستقرة بين الإدارة الجبائية والملزمين؛
- نشر تقرير سنوي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنفقات الجبائية؛
- إحداث مجلس استشاري للعدالة والنجاعة الجبائيتين.

الغلاف المالي الإضافي:
**622+ مليار درهماً على 5 سنوات**

## دعم الاستثمار المنتج

- تقليص الكلفة الميزانياتية للنفقات الجبائية، بنسبة 20%، أي بما يعادل 30 مليار درهماً على مدى الولاية؛
- اشتراط الامتيازات الجبائية بتحقيق أهداف حقيقية في إحداث مناصب شغل لائقة ومستدامة؛
- احتساب الرسم المهني على أساس نتيجة النشاط (VA ou EBE) (القيمة المضافة أو فائض الاستغلال الإجمالي)، بدلًا من القيمة الكرائية وقيمة الاستثمارات؛
- خفض رسوم التسجيل واعتماد نظام جزافي لها، لتفادي إعاقة عمليات الاستثمار أو إعادة الاستثمار أو إعادة هيكلة المقاولات؛
- إرساء آلية للائتمان الضريبي المخصص للبحث والتطوير لفائدة المقاولات الصناعية العاملة في القطاعات الإنتاجية الواعدة للمستقبل؛
- توجيه الاستثمار، عبر السياسة الجبائية، نحو القطاعات الإنتاجية والواعدة والمولدة لفرص الشغل اللائق، وكذا نحو المجالات الترابية الأكثر خصاصاً؛
- إلغاء الاستثناءات الجبائية في الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، والتي لا تستند إلى مبرر اجتماعي مثبت.

# 10 الانتقال الطاقي، تدبير الماء والعدالة المناخية

يشكل الإجهاد المائي تهديدًا بنيويًا أمام المغرب. وتعتمد السياسة التي نحملها قطيعةً مع الإنتاجوية الزراعية القائمة على التصدير المُقَنَّع، عملياً، لمواردنا المائية. كما تتأثر الفلاحة المعيشية، بشكل كبير، بتوالي سنوات الجفاف، مما يغذي وتيرة الهجرة القروية المكثفة، ويؤدي إلى تفاقُم التركُّز السكاني في الأحياء الهامشية بالمدن الكبرى والمتوسطة، وفي بعض المراكز الناشئة.

## الأمن المائي كأولوية وطنية

- رفع القدرة الوطنية لتحلية مياه البحر إلى 1,7 مليار متر مكعب سنويًا، والرفع من متوسط حصة الفرد من المياه العذبة إلى 1.200 متر مكعب سنويًا؛
- تسريع إنجاز مشاريع الربط بين الأحواض المائية، وتعزيز قدرات التخزين بالسدود المستقبلة للمياه؛
- إعادة استعمال 50% من المياه العادمة المعالجة في إطار مخطط وطني للاقتصاد الدائري؛
- خفض نسبة ضياع المياه في شبكات توزيع المياه إلى أقل من 20%.



## الانتقال الطاقي والحياد الكربوني

- رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 55% من المزيج الكهربائي، من حيث القدرة الإنتاجية المركبة؛
- خفض التبعية الطاقية للخارج من 90% إلى 80%؛
- إضافة 4 جيغاواط من القدرات الإضافية لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة؛
- إلزام البنك العمومي للاستثمار (BPI Maroc) بالمساهمة في تمويل ما لا يقل عن 25 مشروعًا في إطار المساهمة المحددة وطنيًا (CDN 3.0).

## السياسات العمومية والإيكولوجيا

- اعتماد مدونة للبيئة والمناخ، وبلورة اثني عشر 12 مخططًا بيئيًا جهويًا ملزمًا؛
- اعتماد قانون يقضي بتفويت أصول شركة سامير إلى الدولة، عبر تحويل الدين العمومي إلى أسهم، وتأطير أسعار وهوامش أرباح موزعي المحروقات؛
- إخضاع المشاريع الكبرى، بصفة ممنهجة، لتقييم بيئي صارم؛
- إدماج «الميزانيات المناخية» ضمن قوانين المالية، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 30% بحلول نهاية سنة 2031؛
- تعزيز التكوين، على المستوى الترابي، في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية وتعزيز القدرة على الصمود.

الغلاف المالي الإضافي:
**40 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 11 السيادة الغذائية، الفلاحة والصيد المستدامَيْن

يشكل الإجهاد المائي تهديدًا بنيويًا للمغرب. وبالنظر إلى أن القطاع الفلاحي يستهلك 85% من مواردنا المائية، فإن سياستنا ستقوم على القطيعة مع الإنتاجوية الزراعية القائمة على تصدير المياه.

## الأمن والسيادة الغذائيان

- إجراء تقييم وافتحاص لمخططيْ «المغرب الأخضر» و«الجيل الأخضر»، وإعادة توجيه السياسة الفلاحية نحو الزراعات الاستراتيجية (الحبوب، والزيوت النباتية، السكر...)؛
- رفع معدل تغطية الإنتاج الوطني للاحتياجات الغذائية الأساسية، من حيث الحجم، من 40% إلى 50%؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني من الفواكه والخضر والبروتينات الحيوانية؛
- إرساء آليات لضمان استقرار أسعار معقولة للمواد الغذائية، وتعزيز المخزونات الاستراتيجية.

## التدبير المستدام للموارد الطبيعية

## دعم صغار الفلاحين وفاعلي الصيد التقليدي

- رفع مداخيل صغار الفلاحين والصيادين بنسبة 50%، مع إصلاح نظام معاشات الصيادين؛
- الرفع من عدد التعاونيات الفلاحية من 20.000 إلى 30.000 تعاونية، ومضاعفة عدد تعاونيات الصيد؛
- تنفيذ برنامج دعم موجه لفائدة 400.000 استغلالية فلاحية صغيرة تقل مساحتها عن 5 هكتارات؛
- إحداث 100 سوق للقرب وأسواق أسبوعية تربط مباشرة بين المنتجين والمستهلكين في المناطق القروية وشبه الحضرية، بما يسهم في اختصار سلاسل التوزيع.

---

- خفض استهلاك المياه في القطاع الفلاحي بنسبة 25%، وإخضاع المخزونات السمكية الاستراتيجية لتدبير مستدام؛
- تنظيم وضبط الصيد في أعالي البحار بما يضع حدًا للريع والغش والهدر؛
- رفع نسبة المساحات المسقية بالري الموضعي بنسبة 50%، ومراجعة تسعيرة المياه المطبقة على الاستغلاليات الفلاحية الكبرى؛
- رفع حصة المساحات الفلاحية المعتمدة على الممارسات المستدامة من 20% إلى 30%، وإقرار حصص للصيد؛
- تكوين 100.000 فلاح وصياد في مجال التقنيات المستدامة والتدبير التعاوني؛
- اعتماد سياسة شمولية ومندمجة للاقتصاد الأزرق.
- الغلاف المالي الإضافي: 36 مليار درهماً على 5 سنوات

الغلاف المالي الإضافي:
**40 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 12 المجالات الترابية، تهيئة التراب والسكن

إنَّ الإنجازاتِ التي حققها المغرب في مجال البنيات التحتية العمومية رافقتها اختلالات مجالية بيِّنة. وتتجلى هذه الفوارق في المناطق القروية والجبلية والمعزولة، كما تظهر داخل المدن نفسها، حيث يسود التفكك في النسيج الحضري، وتتفاقم التفاوتات في الولوج إلى الخدمات الأساسية. لذا، يعتزم حزب التقدم والاشتراكية تقليص الشُّروخ الترابية وضمان إطار عيش كريم.



## إعادة التوازن للتنمية المجالية

- تطوير التوزيع الجغرافي للناتج الداخلي الإجمالي نحو تحقيق توازن بنسبة -50% 50% بين الجهات الثلاث المهيمنة وباقي التراب الوطني؛
- إحداث مجلس وطني للمناطق الجبلية؛
- تقليص الفوارق في متوسط حصة الاستثمار العمومي للفرد الواحد، بين الجهات، بنسبة 30%؛
- تعزيز دور المنتخبين المحليين في تصور برامج التنمية الترابية وتتبع تنفيذها؛
- ضمان حد أدنى من الخدمات العمومية في كل مركز حضري صاعد، ودعم المدن المتوسطة.

## مدن دامجة، مُيَسَّرة الولوج ومُواتية للعيش

- اعتماد قانون لتحديث مدونة التعمير، ومراجعة وثائق التعمير كل خمس إلى عشر سنوات؛
- تنفيذ برامج استدراكية لتأهيل البنيات التحتية الأساسية بالأحياء ناقصة التجهيز؛
- تقليص متوسط مدة التنقل بين السكن ومكان العمل، بنسبة 20%، ومضاعفة حصة النقل الجماعي؛
- بلوغ الحد الأدنى، الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والمحدد في 9 أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل فرد، في جميع المدن.

## سكن لائق، معقول الكلفة ومستدام

- تقليص العجز في السكن من 350.000 وحدة سكنية إلى أقل من 200.000 وحدة؛
- طرح ما لا يقل عن 10% من المساكن الشاغرة واللائقة في سوق الكراء أو البيع؛
- إرساء برامج وعروض للسكن الاجتماعي الإيجاري (HLM) في عدد من التجمعات الحضرية؛
- توجيه الإنتاج السكني المدعَّم نحو مساكن تتراوح مساحتها بين 60 و100 متر مربع، تستجيب لمعايير الجودة؛
- توجيه الفاعلين العموميين إلى إنجاز مساكن منخفضة أو متوسطة القيمة العقارية الإجمالية.

الغلاف المالي الإضافي:
**33 مليار درهماً على 5 سنوات**

13

# الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

لم يعد من المقبول أن يُنظر إلى السياحة باعتبارها مجرد نشاط لاستقطاب تدفقات العملة الصعبة، بل ينبغي أن تصير رافعة حقيقية للاندماج الثقافي والاقتصادي. وتشكل الصناعة التقليدية والسياحة رافعات مهيكِلة لتسريع التحول السوسيواقتصادي لبلادنا، مع ضمان توزيع أكثر عدالة للخيرات.

وبالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، السياسة العمومية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتعين أنْ تُبنى على رؤية مندمجة وعرضانية، تتأسس على البعد الترابي، وتشمل قطاعات مختلفة وواعدة: الصناعة التقليدية والحرف؛ السياحة القروية والجبلية؛ الاقتصاد الأخضر والدائري؛ مساعدة الأشخاص؛ التعليم الأولي؛ الفلاحة البيئة والصيد...

## العيش الكريم من مهنة الصناعة التقليدية

- رفع دخل الصناع التقليديين بنسبة 50% وضمان استدامته، مع تقليص تبعيتهم للوسطاء بنسبة 50%؛
- الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للصناع التقليديين من 40% إلى 70%، مع إحداث صندوق ضمان خاص لتيسير ولوجهم إلى التمويل والائتمان؛
- إقرار إلزامية التنصيص على الثمن المؤدى للصانع التقليدي بالنسبة للمنتجات الحاملة لعلامات الجودة والمنشأ؛
- إطلاق برنامج وطني للتكوين بالمصاحبة المهنية (Compagnonnage) لفائدة الصناع التقليديين، موجَّه إلى الشباب NEET.

## جعل المغرب وجهة سياحية رائدة

- الرفع من عدد السياح من 20 مليونًا إلى 30 مليون سائح، مع زيادة مداخيل القطاع بنسبة 50%؛
- تعزيز الطاقة الإيوائية الفندقية بإحداث 200 ألف سرير إضافي، مع رفع متوسط مدة إقامة السياح بالمغرب بنسبة 30%؛
- الرفع من مساهمة السياحة القروية والجبلية والإيكولوجية والثقافية؛
- الرفع من حجم السياحة الداخلية بنسبة 30%، عبر ملاءمة العرض السياحي مع القدرات الشرائية للمغاربة؛
- تكوين 50 ألف مهني في القطاع، وتأهيل 2.000 مؤسسة سياحية، وإعادة تأهيل 15 من المدن العتيقة و»القصور التاريخية»؛
- ربط تطوير الطاقة الإيوائية الفندقية بمعايير إلزامية من حيث عقلنة استهلاك المياه والطاقة.

## ترسيخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كركيزة للاقتصاد المغربي

- مضاعفة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج الداخلي الإجمالي، ومضاعفة عدد التعاونيات النشيطة؛
- إحداث صندوق للتمويل الأولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بغلاف مالي قدره مليار درهماً على مدى خمس سنوات، مع رفع نسبة «ضمان تمويلكم» إلى 80% (في حدود 500.000 درهماً لكل مشروع وبشروط تمويل تفضيلية)؛
- تشجيع إحداث 5.000 تعاونية نسائية، وإطلاق برنامج «المقاول الشاب المتضامن» لفائدة 10.000 مستفيد.

الغلاف المالي الإضافي:
**15 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 14 الرقميات والذكاء الاصطناعي: رافعات للسيادة وللتحول الاقتصادي

يجب ألا يكون التحوُّل الرقمي مجرد مناولة تكنولوجية sous-traitance technologique. إننا نؤكد على مبدأ السيادة الرقمية، ونعتبر من الضروري منع توطين البيانات الحساسة، كتلك المتعلقة بالأمن، والحالة المدنية، والملفات الطبية، والبيانات الجبائية، خارج الحدود الوطنية.

## محرك للنمو والإنتاجية

- رفع مساهمة القطاع الرقمي في الناتج الداخلي الإجمالي من 5% إلى 10%؛
- مُضاعفة عدد فرص الشغل في المهن الرقمية، لبلوغ 300000 فرصة شغل؛
- رقمنة 100% من الخدمات العمومية ذات الأولوية؛
- إحداث منصات وطنية لتقاسم البيانات العمومية المؤمَّنة في خدمة الابتكار البيانات المفتوحة (Open Data)

## السيادة الرقمية الوطنية

- الوصول إلى 3000 شركة ناشئة رقمية، وتكوين 100000 موظف عمومي في مجال استخدام الأدوات الرقمية؛
- توطين 100% من البيانات العمومية الاستراتيجية على بنيات تحتية وطنية؛
- إنشاء ثلاثة 3 مراكز بيانات وطنية كبيرة السعة في الجهات، تعمل بالطاقة المتجددة؛
- إرساء «سحابة وطنية سيادية» un cloud souverain لفائدة مجموع الإدارات العمومية.

## التحول الاجتماعي والتربوي

- إدماج التمكُّن من أساسيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة التربوية-التعليمية؛
- تكوين 100000 من المهنيين في مهن الرقمنة والذكاء الاصطناعي على مدى 5 سنوات.؛
- تقليص الفوارق في الولوج إلى الموارد التعليمية بنسبة 50%، بفضل الرقمنة؛
- إحداث 3 أقطاب جهوية للتميز في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، بشراكة مع الجامعات والمقاولات المحلية؛
- إحداث «دواوير ذكية (Smart Douars)» من خلال توسيع نطاق التغطية بالإنترنت عالي الصبيب لتشمل المناطق القروية والمجالات القروية والمناطق المعزولة؛

الغلاف المالي الإضافي:
**26 مليار درهماً على 5 سنوات**

## المحور III:

# المحور الديمقراطي

من أجل نفَس ديمقراطي جديد، تخليق الحياة العامة، المساواة، تشجيع الشباب والنهوض بحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحسّ المدني

# 15

# الديمقراطية ومكافحة الفساد وتضارُب المصالح والإثراء غير المشروع

إن الآفاق التي فتحها دستور 2011 المتقدم، بقدر ما خلقت من انتظارات، بقدر ما خلَّفت من خيبات. انتظاراتٌ تطلعت نحو التكريس القانوني لأسس دولة الحق بشكلٍ متقدم. وخيباتٌ من جراء عدم احترام روح الدستور، والتراجُع عن الحريات الديمقراطية، وتهميش الأحزاب السياسية التاريخية لفائدة الأحزاب المسماة «إدارية».

## دولة الحق والقانون والحريات

- توسيع فضاء الحريات العامة، الفردية والجماعية، بصورة فعلية وملموسة؛
- العمل من أجل إطلاق سراح الصحفيين والمؤثرين ومعتقلي الحراك الاجتماعي وشباب جيل Z؛
- تكريس استقلالية وسائل الإعلام العمومية والخصوصية، وتعزيز التعددية الإعلامية ومبدأ التنظيم الذاتي؛
- مراجعة المقتضيات الملتبسة في القانون الجنائي التي من شأنها أن تفضي إلى تجريم التعبير عن الرأي؛
- حماية الأطفال من التمييز ومن الاستغلال الجنسي، ومن مخاطر الاستغلال في الفضاء الرقمي.

## تفعيل المؤسسات الدستورية

- تفعيل وتحريك جميع المؤسسات الدستورية غير المفعّلة، وضمان استقلاليتها الفعلية؛
- تعزيز دور مؤسسات الحكامة الجيدة، والضبط والتقنين، وحماية الحقوق، والولوج إلى المعلومة؛
- تعزيز موارد وإمكانيات مؤسسات الحكامة الجيدة، ولا سيما من خلال الموارد البشرية المتخصصة ونُظُم المعلومات وغيرها؛
- تقديم المؤسسات الدستورية المعنية تقارير سنوية عن أنشطتها، بصورة ممنهجة ومنتظمة، مع إخضاعها للمناقشة في البرلمان.

## تخليق الحياة العامة

- اعتماد قانون لتخليق الحياة العامة يعزز الشفافية ويُقَوِّي الوقاية من الفساد ومن زجره وردعه؛
- إلغاء الاستثناء المنصوص عليه في المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 065-13، بما يمنع أعضاء الحكومة منعًا تامًا من الاحتفاظ بإدارة أو ممارسة المراقبة الفعلية على شركات خاصة؛
- إعادة إقرار وتأطير حق الجمعيات في التقاضي في القضايا المرتبطة باختلاس الأموال العمومية؛
- تخليق الانتخابات، من خلال إحداث فريق عمل متخصص (Task Force) مكرَّس لمكافحة الغش والفساد الانتخابيين.

الغلاف المالي الإضافي:
**6 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 16 إصلاح الدولة

يضع حزب التقدم والاشتراكية إصلاح الدولة في قلب برنامجه، من أجل التفعيل الكامل للمقتضيات الدستورية المنظمة لتوزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية، ومعالجة اختلالات الإدارة، والتي يُنظر إليها على أنها بطيئة، وغير شفافة، وضعيفة الفعالية في تنفيذ السياسات العمومية.

## اللامركزية واللاتمركز

- إرساء لا مركزية فعلية لمصالح الدولة، من خلال نقل الاختصاصات والموارد المالية والبشرية إلى المجالات الترابية؛
- تفعيل الجهوية المتقدمة، في أفق تنزيل مشروع الحُكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية المعنية؛
- تنفيذ اللاتمركز الإداري، من خلال تزويد المصالح اللاممركزة للدولة بموارد بشرية ومالية وبصلاحيات فعلية في اتخاذ القرار؛
- إقرار إلزامية تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان حول مدى التقدم المحرز في تفعيل الجهوية المتقدمة، وإخضاعه للنقاش العمومي.

## إدارة في خدمة المواطن

- تقليص المدة المتوسطة لمعالجة الطلبات الإدارية الاعتيادية، من خلال تعميم الشبابيك الوحيدة؛
- رفع نسبة رضا المرتفقين عن الخدمات الإدارية العمومية إلى أكثر من 70%؛
- إحداث «صدمة للتبسيط» من أجل تحويل الإدارة إلى مرفق عمومي سريع وفعال وشفاف ومتاح للجميع؛
- إرساء شبابيك وحيدة متعددة الخدمات، مادية ورقمية، في جميع العمالات والأقاليم.

## الموارد البشرية والتحول الرقمي

- عقلنة خريطة المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال إجراء عمليات تدقيق، وتوضيح المهام، والدمج، وغيرها؛
- تسريع رقمنة الخدمات العمومية، بهدف إتاحة 100% من الإجراءات الإدارية عبر الإنترنت؛
- ضمان استمرارية الخدمات لفائدة الفئات التي تواجه صعوبات في الولوج إلى الوسائل الرقمية، ولا سيما في الوسط القروي؛
- إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة (ENSA) وتجديد برامجها التكوينية.

الغلاف المالي الإضافي:
**1 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 17 الأمازيغية: مسألة ديموقراطية وعدالة اجتماعية ومجالية

إن الأمازيغية تتجاوز مجرد البعد الثقافي وحده، إذ تجسد رهاناً أساسيا للديمقراطية، للكرامة، وللعدالة الاجتماعية والمجالية.

## تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

- اعتماد النصوص التطبيقية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإخضاع الإدارات والمؤسسات العمومية للالتزام بتحقيق النتائج بهذا الشأن؛
- مراجعة القوانين والأنظمة غير المنسجمة مع روح دستور 2011، وتجريم أشكال التمييز؛
- إلزام الإدارات والمؤسسات العمومية باستخدام اللغة الأمازيغية بحروف تيفيناغ في اللافتات الإدارية والوثائق الرسمية ووسائل النقل وغيرها؛
- توسيع وعقلنة لجنة تتبع تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، لا سيما بإشراك خبراء الحركة الأمازيغية فيها.



## فِعلية الأمازيغية

- جعل تعليم الأمازيغية إلزاميًا؛
- توظيف وتكوين مدرّسي اللغة الأمازيغية، ومراجعة المناهج الدراسية، وتطوير أدوات رقمية متاحة وسهلة الولوج؛
- ضمان استخدام الأمازيغية في مرافق الإدارة والعدالة والمستشفيات والخدمات العمومية ووسائل الإعلام وغيرها؛
- إحداث صندوق وطني مخصص لتمويل ورش الأمازيغية، ورفع ميزانية صندوق تحديث الإدارة إلى 5 مليارات درهم سنويًا، مع تخصيص جزء منها للتحول الرقمي باللغة الأمازيغية.

## العدالة المجالية والثقافية

- تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المجالات الترابية الأكثر هشاشة وخصاصاً، حيث يسود استعمال الأمازيغية؛
- مراجعة القوانين المتعلقة بالرعي والمجالات الغابوية، بما يضمن الحفاظ على الحقوق العقارية الجماعية وسبل عيش السكان المحليين؛
- تشجيع الإبداع الفني والثقافي الأمازيغي، ودعم الإنتاجات الفكرية، وتطوير المسالك الجامعية ومراكز البحث المتخصصة؛
- إرساء آلية دائمة للتشاور مع الجمعيات الأمازيغية وفعاليات المجتمع المدني.

الغلاف المالي الإضافي:
**2 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 18 المساواة: شرط لا ينفصل عن دولة الحق والقانون والتنمية

نجعل المساواة مبدأً أساسيًا للعدالة الدستورية بين كافة المواطنات والمواطنين. ويجب ضمان جميع الحقوق الشخصية والأسرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للنساء.

## التمكين الاقتصادي

- تقليص الفجوة بين معدل نشاط النساء (19%) ومعدل النشاط الوطني (43%)؛
- ضمان المساواة في الأجور بين النساء والرجال، وفق مبدأ أجر متساوٍ لعملٍ متساوي القيمة، من خلال آليات ملزمة للمراقبة والجزاء؛
- تطوير ريادة الأعمال النسائية، ولا سيما من خلال الاستثمار في الطاقات الكامنة بالقطاع غير المهيكل وبالتعاونيات وبالمناطق القروية؛
- الاعتراف بالعمل المنزلي الذي تؤديه النساء ربات البيوت، وتثمينه.
- مأسسة اقتصاد الرعاية.

## إصلاح الإطار القانوني

- تحديث مدونة الأسرة لوضع حدّ للتمييز القانوني وتكريس المساواة في الحقوق بين الزوجين؛
- الإلغاء النهائي لزواج القاصرات، وإقرار الولاية القانونية المشتركة للوالدين؛
- اعتماد الخبرة الجينية من أجل إثبات نسب الأطفال المزدادين خارج إطار الزواج؛
- تعزيز الحماية الجنائية للنساء من جميع أشكال العنف؛
- تفعيل المؤسسة الدستورية للمناصفة، ومراجعة مدونة الشغل لجعلها أداةً لتحقيق المساواة المهنية.

## المناصفة السياسية، التمثيلية والحماية الاجتماعية

- إصلاح القوانين الانتخابية بما يضمن تمثيلية نسائية فعلية في جميع مستويات صنع القرار العمومي؛
- تعزيز القدرات القيادية للنساء المنتخبات والمرشحات، ومكافحة كافة أشكال العنف السياسي الممارس في حقهن؛
- ضمان الحماية الاجتماعية للنساء الأكثر هشاشة وإدماجهن في النسيج الاقتصادي الرسمي؛
- إلزام جميع الأحزاب بتقديم نساء على رأس اللوائح في دائرة تشريعية محلية واحدة على الأقل على مستوى كل جهة.

الغلاف المالي الإضافي:
**6 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 19 الشباب: طاقة، تحقيق الذات ومشاركة سياسية ومواطناتية

أمام التحديات التي يواجهها الشباب، والمرتبطة بالبطالة والإقصاء الاجتماعي وقلة الفرص الثقافية والسياسية، فهم يوجدون في قلب المشروع المجتمعي الذي يحمله حزب التقدم والاشتراكية. وهم موضوعه الرئيسي وفاعله المحوري. ويقترح الحزب سياسة مندمجة بأبعاد مجالية للشباب، تجمع بين التشغيل والتكوين وريادة الأعمال والثقافة والرياضة والصحة والديمقراطية التشاركية.

## التشغيل اللائق والتعليم الجيد والمبادرة الاقتصادية

- خفض معدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة بـ 10 نقاط خلال الولاية الحكومية، عبر سياسة نشطة للتشغيل، تعتمد على الاستهداف وبأبعاد ترابية؛
- ضمان حصول كل شاب على أول تجربة مهنية ذات قيمة ومعترف بها؛
- تقليص عدد الشباب (NEET)، من خلال مسارات إدماج فردية؛
- إحداث الصندوق الوطني للشباب لتمويل البرامج الأفقية المخصصة للشباب.

## المشاركة المواطِنة، الإدماج الاجتماعي والالتزام السياسي

- مأسسة آليات استشارة الشباب ومشاركتهم في إعداد السياسات العمومية؛
- تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، باختصاصات ملزمة وموارد فعلية؛
- تعزيز تمثيلية الشباب في الهيئات المنتخبة، من خلال إقرار حصص مخصصة لهم (كوطا)؛
- إقرار خدمة مدنية وطنية تطوعية مؤدى عنها للشباب.

الغلاف المالي الإضافي:
**6 مليار درهماً على 5 سنوات**

## الرفاه والصحة وتحقيق الذات

- تعميم الولوج إلى المنشآت الرياضية ودور الشباب في جميع الجماعات؛
- رفع نسبة ممارسة الرياضة المنتظمة إلى 50% من الشباب، وضمان 4 ساعات أسبوعيًا من التربية البدنية والرياضية في جميع المؤسسات التعليمية العمومية؛
- تنشيط الحياة الثقافية في دور الشباب، من خلال إحداث مسارح وقاعات سينما مصغرة واستوديوهات ومهرجانات وغيرها؛
- اعتماد ومأسسة تقرير سنوي إلى البرلمان حول أوضاع الشباب، وعرضه للنقاش العمومي؛
- تعميم بطاقة الشباب للترفيه (Pass Loisirs Jeunesse) التي تتيح الولوج إلى المنشآت الرياضية والثقافية ووسائل النقل العمومي وغيرها.

# 20 مغاربة العالم: مكوِّن لا يتجزأ من مكوِّنات الأمة في خدمة المشروع الوطني

إن المغاربة المقيمين بالخارج ليسوا مجرد مزوِّدين بالعملة الصعبة، بل هم مواطنون كاملو المواطنة، يتمتعون بالحقوق نفسها ويتحملون الالتزامات نفسها. ويكرّس برنامجنا دورهم متعدد الأبعاد في المشروع الوطني.

## الحقوق والمِلكية والكرامة

- تأمين الحقوق العقارية والإرثية للمغاربة المقيمين بالخارج، وإرساء آلية رقمية للاعتراض التحفظي؛
- تحسين أوضاع الطلبة المغاربة بالخارج، والحد من نزيف هجرة الأدمغة من المغرب؛
- الدفاع عن حقوق المغاربة المقيمين بالخارج في بلدان الاستقبال، من خلال تعبئة الدبلوماسية المغربية بشكل فعال؛
- استبدال نظام القبول المؤقت لمدة 6 أشهر بـ «شارة القبول الممتد» Vignette admission prolongée.

## تثمين الكفاءات

- تيسير وتثمين تنقل المغاربة المقيمين بالخارج، وإحداث شباك وحيد خاص بهم على مستوى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
- تمويل ريادة أعمال الجيل الثالث، بما يتيح لأبناء وأحفاد مغاربة العالم الولوج إلى التمويل بالمغرب؛
- تثمين خبرات مغاربة العالم، من خلال تمكين كل خبير أو حاصل على شهادة منهم من الإسهام في الاقتصاد الوطني، دون إلزامه بالعودة النهائية؛
- إحداث «رخصة مزاولة وطنية» برقم تعريف جبائي خاص بمغاربة العالم.

## الحكامة والتمثيلية السياسية

- إحداث وزارة كاملة الاختصاصات مخصصة لمغاربة العالم، وإعادة هيكلة هيئات التمثيلية والوساطة؛
- إقرار حصة مخصصة للخبراء من أفراد مغاربة العالم ضمن الهيئات المعيّنة للمؤسسات الدستورية؛
- التفعيل الحقيقي للحقوق السياسية لمغاربة العالم في التمثيلية المباشرة داخل الهيئات الوطنية المنتخبة؛
- تنظيم مناظرة وطنية كل سنتين حول قضايا مغاربة العالم، بمشاركة تمثيلية، لتقييم الحصيلة واستشراف الآفاق وتقديم المقترحات.

الغلاف المالي الإضافي:
**5 مليار درهماً على 5 سنوات**

21

## الحسّ المدني والمواطنة:

# ترسيخ العيش المشترك وإعادة بناء الثقة في الفضاء العمومي

يشهد السلوك المدني تراجعًا في الفضاء العمومي المغربي؛ إذ تطال مظاهر العنف والتحرش 74% من فضاءاتنا المشتركة، وفقًا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لشهر دجنبر 2025. وأصبحت الطرقات العمومية ووسائل النقل والخدمات العمومية أبرز فضاءات هذه المظاهر، في ظل إفلات فعلي من العقاب، علاوة على الوضع الحرج على مستوى السلامة الطرقية، بمعدل 10.5 وفيات لكل 100,000 نسمة. إنه مع احتضان المغرب كأس العالم 2030، سيستقبل العالم بأسره، ولا يمكنه أن يسمح بأن يقدّم أمام أنظار العالم أيَّ صورةٍ من النقص في منسوب الحس المدني.

## ترسيخ القيم المدنية انطلاقًا من المدرسة والأسرة والمسجد

- إدماج حصة أسبوعية للتربية على المواطنة الفاعلة، ابتداءً من التعليم الأولي، في جميع البرامج والمناهج الدراسية؛
- تكوين 10,000 مدرس في مجال بيداغوجيا التربية على المواطنة والمدنية التشاركية؛
- إحداث خدمة مدنية وطنية تطوعية للشباب، تجمع بين الانخراط الجماعي وروح الخدمة والإدماج الاجتماعي؛
- تعزيز دور المساجد والمجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في النهوض بالسلوك المواطناتي والحس المدني.

## إعادة تأهيل الفضاء العام وجعل كأس العالم 2030 محفّزاً إيجابيا على السلوك المدني

الغلاف المالي الإضافي:
**من دون أثر مالي يُذكَر**

## وضع حدّ للإفلات من العقاب وفرض احترام القواعد المشتركة

- اعتماد إطار معياري موحّد للعقوبات الإدارية ذات الصلة بالسلوك المدني، يتضمن عقوبات بديلة ذات طابع تربوي وإصلاحي، من قبيل الأعمال ذات النفع العام والتكوينات الإلزامية في مجال المواطنة؛
- تبسيط الإجراءات، لا سيما من خلال المحاضر الإلكترونية والأداء الإلكتروني للغرامات؛
- جعل السلامة الطرقية أولوية وطنية، بهدف خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 50% في أفق سنة 2031؛
- تعزيز الشرطة الإدارية الجماعاتية بالموارد البشرية والتكوين والاختصاصات اللازمة، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 113.14.

---

- إطلاق برنامج وطني لتأهيل الفضاءات العامة في الجهات الاثنتي عشرة 12، وفق مقاربة تقوم على التدبير المشترك والتملّك الجماعي؛
- تطوير أدوات رقمية للتدبير الحضري المواطناتي للتبليغ، من أجل تعزيز سرعة تفاعل المرافق العمومية؛
- تعميم التذاكر الإلكترونية الاسمية، والاعتراف الرسمي بجمعيات المشجعين، مع تحديد حقوقها والتزاماتها في مجال الوقاية من العنف؛
- إحداث مرصد وطني للسلوك المدني، وتنظيم جوائز سنوية تكافئ المدن والجماعات الترابية والمرافق العمومية والمقاولات الأكثر تميزًا ونموذجيةً في هذا المجال.

## المحور١٧:

# المحور الجيوسياسي

المغرب فاعل إقليمي سيادي، مناصر للسلام، متشبث بالقانون الدولي والتعددية وبنظام عالمي عادل

# 22 المغرب: فاعل إقليمي صاعد، داعم للسلام ومتمسك بالقانون والتعددية

يشهد النظام العالمي أزمة عميقة تتسم بعدم الاستقرار الجيوسياسي، وتراجع مكانة القانون الدولي، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى. كما تسهم الأزمات الإنسانية والطاقية والإيكولوجية والصحية في تفاقم حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي.

## تطوير القوة الناعمة

- مضاعفة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية خلال خمس سنوات، وتعزيز مواردها البشرية ووسائل تدخلها؛
- تعزيز موقع المغرب كفاعل صاعد وغير منحاز؛
- توطيد وتعزيز الشراكات التقليدية (الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، مجلس التعاون الخليجي، إلخ)؛
- تطوير شراكات مع التكتلات البديلة (بريكس، اتحاد المغرب الكبير، مجموعة دول أمريكا اللاتينية، رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان ASEAN وغيرها).



## تعزيز الحضور المغربي ضمن عمقه الإفريقي

- دعم المبادرة الأطلسية، ومبادرة دول الساحل، ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؛
- تطوير «عرض المغرب» مخصص للبلدان الإفريقية الشريكة، والقائم على عدة مجالات للتعاون؛
- تعزيز سياسة إدماج المواطنين الأفارقة المقيمين بصفة نظامية؛
- مواكبة عودة المواطنين الأفارقة الموجودين في وضعية غير نظامية إلى بلدانهم، من خلال تدابير تشجيعية.

## دبلوماسية السلام والمسؤولية في العالم

- تأكيد تمسّك المغرب باحترام القانون الدولي والتعددية والتعاون بين الشعوب؛
- إعادة التأكيد على دعم القضية الفلسطينية؛
- ترسيخ مكانة المغرب بوصفه فاعلًا ملتزمًا ورائدًا في مكافحة التغير المناخي؛
- توطيد شبكة الدبلوماسية الموازية (البرلمانية، الحزبية، النقابية، الثقافية، الجامعية، المقاولاتية والجمعوية).

الغلاف المالي الإضافي:
**16 مليار درهماً على 5 سنوات**

# 23 كيف سيتم تمويل البرنامج؟

سيعبّئ حزب التقدم والاشتراكية نحو 575 مليار درهماً من النفقات الإضافية، ونحو 622 مليار درهماً من الموارد الإضافية، وذلك على مدى 5 سنوات، بما يحقق فائضًا تراكمياً في الميزانية قدره 47+ مليار درهماً.

| بملايير الدراهم | 2027 | 2028 | 2029 | 2030 | 2031 | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عقلنة النفقات الجبائية | 2,000 | 4,000 | 6,000 | 8,000 | 10,000 | 30,000 |
| محاربة الغش الضريبي | 1,125 | 2,425 | 3,925 | 5,425 | 6,725 | 19,625 |
| تضريب وضعيات الاحتكار | 5,000 | 5,350 | 5,725 | 6,125 | 6,554 | 28,754 |
| الضريبة على الثروة غير المنتجة | 3,200 | 3,300 | 4,600 | 4,900 | 6,400 | 22,400 |
| ضريبة المواد والأنشطة الضارة | 1,920 | 3,130 | 4,410 | 5,740 | 7,150 | 22,350 |
| عائدات الضريبتين على الشركات وعلى الدخل | 8,480 | 20,560 | 33,510 | 47,390 | 62,270 | 172,210 |
| تدابير جبائية أخرى (الالتزامات ٦و٨و٩و١٠) | 2,000 | 2,200 | 2,500 | 2,800 | 3,200 | 12,700 |
| تقليص نفقات الدولة | 2,500 | 2,600 | 2,700 | 2,800 | 2,900 | 13,500 |
| المرونة الجبائية للاقتصاد | 40,000 | 50,000 | 60,000 | 70,000 | 80,000 | 300,000 |
| مجموع العائدات الضريبية الإضافية | 66,225 | 93,565 | 123,370 | 153,180 | 185,199 | 621,539 |
| مجموع النفقات الميزانياتية الإضافية | 107,427 | 112,410 | 102,843 | 122,593 | 129,143 | 574,417 |
| الرصيد الميزانياتي | -41,202 | -18,845 | +20,527 | +30,587 | +56,056 | +47,122 |



# 24 ماذا سيكسب المغاربة مع برنامج الحكومة لحزب التقدم والاشتراكية؟

إذا تولّى حزب التقدم والاشتراكية قيادة الحكومة المقبلة، فهذه هي المكاسب التي سيجنيها المواطنات والمواطنون المغاربة من برنامج الحكومة للفترة 2027-2031:

**100%**

**حكومة سياسية:** حكومة تتحمل كامل مسؤولياتها الدستورية، ووزراء خاضعون لتقديم الحساب طبقاً لمبدأ المسؤولية بالمحاسبة؛

**الرفض التام والمطلق للفساد (Tolérance Zéro)**

**تخليق الحياة العامة:** قانون للتخليق؛ تصريح إلزامي بالممتلكات والمصالح، ومكافحة الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع؛

**1 مليون**

**منصب شغل مستحدث:** منها 500,000 فرصة عمل في القطاع الصناعي و150,000 فرصة شغل في القطاع الرقمي؛

**165 مليار درهماً**

**للصحة والتعليم:** كنفقات إضافية، مع توظيف 135,000 موظفاً جديداً في القطاعين؛

**+15 %**

**في القدرة الشرائية:** رفع الحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع غير الفلاحي (SMIG) والحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الفلاحي (SMAG)، ورفع أجور الموظفين، وربطها بالتضخم؛

**8,5 ملايين**

**مغربية ومغربي إضافيين يُدمَجون في التأمين الإجباري عن المرض (AMO):** تعميم فعلي للتأمين الإجباري عن المرض؛

**7500 درهم/شهريًا**

**درع اجتماعي:** رفع تعويض فقدان الشغل إلى 7,500 درهم شهريًا لمدة 12 شهرًا؛

**1.000 درهم/شهريًا**

**درع اجتماعي:** دعم اجتماعي شهري للأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد؛

**1.000 درهم/طفل**

**درع اجتماعي:** عن كل طفل متمدرس كـ «منحة الدخول المدرسي»؛

**الحد الأدنى للمعاش التقاعدي = الحد الأدنى للأجر (SMIG)**

معاشات تقاعد لا تقل في حدها الأدنى عن الحد الأدنى القانوني للأجر (SMIG)؛

**150.000-**

**وحدة سكنية من العجز السكني:** خفض العجز من 350,000 إلى أقل من 200,000 وحدة سكنية؛

**622+ مليار درهما**

**من الموارد المالية المُعبّأة:** أكثر من 600 مليار درهما من الإيرادات الجبائية الإضافية، العدالة الجبائية وتوزيع الضغط الضريبي بشكل عادل؛

**47+ مليار درهما**

**من الفائض الميزانياتي التراكمي:** نفقات عمومية إضافية قدرها 575 مليار درهما، مع استقرار الدين العمومي عند 70% من الناتج الداخلي الإجمالي.

حزب التقدم والاشتراكية

ⵓⵔⵕⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⴷⵉⵔⵜ

Parti du Progrès et du Socialisme

# برنامج الحزب للحكومة 2027-2031 - الصيغة الموجزة

الرباط، شتنبر 2026 -